

إغاثة الأمة بكشف الغمة

الأوبئة والمجاعات.. كيف تُخرج الوحوش الكامنة في نفوس البشر

يؤرخ تقي الدين أحمد بن علي المقرئ في كتابه «إغاثة الأمة بكشف الغمة» للمجاعة التي ضربت مصر في سنة 796 هجرية، وانطلاقاً من هذا الحدث الذي عاشه، وأدى إلى وفاة ابنته، يتطرق إلى تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ أقدم العصور وحتى سنة 808 هجرية سنة تأليف الكتاب، مقدماً رؤية تاريخية واجتماعية تعمقت في تركيبة المجتمع المصري، في العصور الوسطى، وقرأت سياسية لواقع الأنظمة وتفاعلاتها مع تلك الأزمات التي أوصلت البعض إلى أكل أبنائه.

«فكلاهما كتب في صميم النواحي الاقتصادية الاجتماعية».

وكان المقرئ تولى وظيفة الحسبة بالقاهرة في سنتي 801 و802 هجرية، وساعدته تلك التجربة «على معالجة موضوعات الكتاب في دقة العالم بخبايا الحياة الاقتصادية، وربما كانت وفاة ابنته الوحيدة سنة 806 هجرية في الطاعون الذي أعقب إحدى فترات تلك المجاعة الطويلة، أحد أسباب تأليفه هذا الكتاب».

يسجل المقرئ أن أمد البلاء في عصره طال، وحلت فيه بالناس أنواع من العذاب، حتى ظن الكثيرون أن المحنة غير مسبوقة، ولن تزول؛ «وذلك لأنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون»، فمن تدير الكارثة «علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام»، وأن محناً ومصائب ماضية كانت أشد وأصعب، ولكنها صارت خيراً، وأما محنة الناس في زمانه فهي «مشاهدة»، والمسموع الماضي وإن كان كبيراً يهون موقعه من القلوب، «لأن القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسماع»، ومن أمثلة نوبات الغلاء بمصر ما جرى عام 87 هجري، في عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان، «فتشاع به الناس، لأنه أول غلاء، وأول شدة رآها المسلمون بمصر»، ثم وقع الغلاء في الدولة الإخشيدية عام 352 هجري، واستمر تسعة أعوام.

وعلى الرغم من صرامة الإجراءات عام 360 هجري، مع الطحانيين وسماسة الغلات، بعد مجيء المزمع لدين الله الفاطمي، فإن البلاء اشتد، «وفاقت الأمراض، وكثر الموتى حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم، فكان من مات يطرح في النيل»، وفي العام التالي، 361 هجري، أخضبت الأرض، وحل الرخاء. ولا تكون مواجهة سماسة الأزمات وأغنياء الشدائد بالمواظف الأخلاقية، وإنما بالحسب والردع من السلطة، ففي سنة 387 هجرية وقع الغلاء بسبب قصور مياه نهر النيل، «واشتد خوف الناس، وأخذت النساء من الأسواق»، ثم تحصنت الأحوال واعتدلت الأسعار، حتى ارتفعت في سنة 395 هجرية، لترجع منسوب النيل، «وضرب عدة من الطحانيين والخبازين بالسويط، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز».

وتم تسعير القمح، وسكن الناس بوجود الخبز، وفي سنة 399 هجرية نقصت مياه النيل، واجتمع الناس بين القصرين، واستغاثوا بالحاكم بامر الله، وسألوه ألا يهمل أمرهم، فركب حماره، وخرج من باب البحر، وقال «أنا ماض إلى جامع راشدة، فأقسم بالله لئن عدت فوجدت في الطريق موضعاً يطوه حماري مكشوفاً من الغلة، لأضرب رقية كل من يقال لي إن عنده شيئاً منها، ولأحرقن داره، وأنهن ماله»، وفي آخر النهار لم يبق أحد وعنده غلة حتى حملها، وشوئها في الطرقات، فرضي الناس، وأماتت أعينهم، وشبعت نفوسهم. وخير الحاكم بامر الله تجار الغلال بين البيع بالسعر الذي يقرره وفيه فائدة لهم، وبين الإمتناع «فيحتم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شيء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة. فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره، وانحل السعر، وارتفع الضرر».

الشدة المستنصرية

ترتبط «الشدة» في اللاوعي المصري بالخليفة الفاطمي المستنصر، وتلقاها تستدعي الكلمة صفتها، فتصير «الشدة المستنصرية»، وكأنه لا شدة قلبها

سعد القرش
روائي مصري

القاهرة - استثناء من مؤلفات المقرئ، يكتب سعد القرش «إغاثة الأمة بكشف الغمة» للمؤرخ المصري تقي الدين أحمد بن علي المقرئ أهمية خاصة لأنه يوفق ما مَرَّ بمصر من كوارث عاصر إحداهما، بحلول وباء ومجاعة استمرت من سنة 796 إلى 808 هجرية، وقد ربط آثارها ومنها جشع التجار وتردي أحوال المعيشة، بأسبابها الاقتصادية والسياسية.

وأمام فاجعة الموت يتحلل المؤرخ من قيود وظلفته الرسمية، ويتحرر لصالح الأمانة العلمية، ويبدى آراءه بصراحة في «غياوة أهل الدولة»، وانهاكهم في الملذات، ويتهمهم بسوء الإدارة؛ لأن «ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد».

في كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» يتعد المقرئ عن نهج مؤلفات تعالج قضايا التاريخ من وجهات نظر الحكام؛ «السلوك لمعرفة دول الملوك»، والمواظف والاعتبار بذكر الخطوط والآثار، ويكتب التاريخ من أسفل، كما عاشه أبطاله الحقيقيون، وهم الشعب، في مواجهة كوارث لا تدع للإنسان فرصة إلا للبحث عن خلاص، بالفرار من الموت، وليس أقسى من أن تؤدي المجاعة إلى أكل الميتة، كما تخرج الوحوش الكامنة في النفوس.

تاريخ المجاعات بمصر

«إغاثة الأمة بكشف الغمة» نشرت لجنة التأليف والترجمة والنشر برئاسة أحمد أمين، للمرة الأولى عام 1940. وحقق الكتاب كل من محمد مصطفى زيادة الأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) وجمال الدين محمد الشيال مدرس التاريخ بمدرسة العريش الابتدائية الأميرية.

اعتمد المحققان على ثلاث نسخ مخطوطة، ضمن مجموعة مؤلفات المقرئ، في القاهرة وإسطنبول ولندن، وقاموا بمضاهاة هذه المخطوطات بثلاث نسخ أخرى «أقل قيمة»، منها اثنتان في إسطنبول ونسخة في المكتبة الأهلية بباريس. ونشرت دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، عام 2002، طبعته الثالثة، وعليها يعتمد هذا المقال.

في التصدير يذكر المحققان أن المقرئ (1365 . 1441 ميلادي) هو «المؤرخ المصري الوحيد» الذي عني ببحث الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وهو يتناول تاريخ المجاعات بمصر، منذ أقدم العصور حتى سنة 808 هجرية حين ألف هذا الكتاب، وأنه بهذا النهج يشبه أستاذه عبدالرحمن بن خلدون (1332 . 1406 ميلادي) في «المقدمة».

في كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» يكتب المقرئ في التاريخ من أسفل، كما عاشه أبطاله الحقيقيون، وهم الشعب، في مواجهة كوارث لا تدع للإنسان فرصة إلا للبحث عن خلاص، بالفرار من الموت



كوارث لا تدع للإنسان فرصة (لوحة مجاعة لبوهدان بافني)

وأما القسم الخامس ويضم أكثر الفقهاء وطلاب العلم، «فهم ما بين ميت أو مشتقي الموت، لسوء ما حل بهم». وما حل بهؤلاء وبمصر، منذ عام 796 هجري، شهده المقرئ، ويرجعه إلى الجفاف وتعطل الزراعة، واستمر بعد موت السلطان الظاهر برفوق عام 801 هجري (1399 ميلادي). وجاء الغوث عام 807 هجري بفيضان النيل.

في المجاعات يصبح الخبز أولاً، ويزهد الناس في أي شيء حتى النفاث. ويعجب المقرئ لامرأة من «أرباب البيوتات» عرضت عقدا قيمته ألف دينار للبيع، وأرادت أن تستبدل به طحيناً، وكل يعتذر إليها

لمأذا تفاقم الأمر، «وعمت البلية وطمت»، وأماتت أكثر من نصف المصريين، في شدة استمرت حتى بدايات سنة 808 هجرية؛ يرى المقرئ أن «سوء التدبير، وفساد الرأي» ثلاثة أسباب:

* الأول «وهو أصل هذا الفساد» ولاية المناصب من السوزارة والقضاء وولاية الأقاليم والحسبة بالرشوة، فينال «كل جاهل ومفسد وظالم وياغ، مهام تفوق مؤهلاته، ويؤيد يده إلى أموال الناس، ويكلفهم فوق طاقتهم، وتزداد المغارم وتتوسع المظالم، فيهجرون قراهم؛ لشدة وطأة السوزاة عليهم، فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعمار وقطاع الطريق، فخيفت السبل، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم. وتزايدت غياوة أهل الدولة، وأعرضوا عن مصالح العباد، وانهمكوا في اللذات».

* الثاني: غلاء أسعار الألبان، فيعجز الفلاحون عن الوفاء بسداد أجرة الفساد، وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال، وهلكت الدواب وتشرذم الفلاحون في البلاد.

* الثالث: «رواج الفلوس»، وصار ما يشتري بردهم هو ما كان يشتري بنصف درهم، وفي سنة 695 هجرية وُزنت بالميزان، «وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عداً»، ويرى المقرئ أن الهوس بالنقود أشعل الغلاء، بسبب «سوء تدبير من الحكام».

في أسفل مصر وأعلاها يموت وببده المحراث، فيخرج آخر للحراث فيصيبه ما أصاب الأول. واستمر النيل ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه إلا القليل». فقسم السلطان العادل الفقراء على الأرباب وأرباب الشراء، فافاضوا عليهم القوت، وكان الواحد من أهل الفاقة إذا امتلأ بطنه بالطعام بعد طول الطوى سقط ميتاً». وقد أرى السلطان نحو مئتي ألف ميت. ولما جرى النيل لم يوجد فلاح يزرع، فتولى الجند وعلماهم أمر الزراعة.

لا يفوت المقرئ أن يشير إلى أغنياء الوباء والمجاعة من أرباب الأموال، إذا أمسكوا الغلال ورفضوا بيعها؛ طمعاً في شراء «أهل مصر ونفوسهم». فلما جاء الرخاء، لم يتفجعوا بها ورموها، والبعض «مات عقب ذلك شر ميتة، وبعضهم أجبح في ماله، إن ربك لبالمرصاد».

مع الدولة المملوكية، التي بدأت سنة 648 هجرية (1250 ميلادية)، تتسع زاوية نظر المقرئ إلى مجاعات خارجية. ففي عام 695 هجري جفت بلاد برقة وهلك الزرع، واتجه نحو ثلاثين ألفاً بعبابهم وأنعامهم إلى مصر، «فهلك معظمهم جوعاً وعطشاً»، ولم يصل إلا القلة. وفي فلسطين وبلاد الشام تأخر المطر، وفات أوان الزرع، وأقحطت مكة، «ونزحت سكان قرى الحجاز، وعدم القوت ببلاد اليمن واشتد بها الوباء؛ فباعوا أولادهم في شراء القوت، وفروا... فالتقوا بأهل مكة وضائق بهم البلاد، ففنوا كلهم بالجوع إلا طائفة قليلة».

واشتد الأمر في مصر، فامر «السلطان العادل كتبغا، بتوزيع الفقراء ونزوي الحاجات على الأمراء ليطعموهم، فترجع الفقر. وانتشر الوباء والأمراض، وعظم الموتان»، وحفرت الأبار الموتى ضاقت بهم الطرقات والأسواق، وختلت القرى من الناس، «وكان أكثرهم يوجد ميتاً في مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا وجده حتى يموت».

هكذا تقوم الثورات

يصنف المقرئ أهل مصر إلى سبعة أقسام: الأول أهل الدولة، والثاني أهل اليسار من التجار، والثالث متوسط الحال من التجار، والرابع الفلاحون سكان القرى، والخامس الفقراء «وهم جبل الفقهاء وطلاب العلم»، والسادس أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والسابع ذوو الحاجة والمسكنة. ويتوالي المحن هلك الكثيرون من القسم الرابع وهم أصحاب الفلاحة والحرث،

وعند باب زويلة تسلمت الطحين من الحماة، وتكافر عليها الناس ونهبوه، واستطاعت الاحتفاظ بملء يديها «لم ينهها غيره». وعجنته وصنعت منه قرصة، ووقفت على مكان مرتفع عند باب القصر، ورفعت القرصة فراها الناس، ونادت باعلى صوتها «يا أهل القاهرة! ادعوا لمولانا المستنصر الذي أسعد الله الناس بابامه، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه القرصة بالف دينار». فبلغه ذلك وامتعش، وأحضر والي القاهرة وهدده بالقتل إذا لم يظهر الخبز في الأسواق، فخرج من عنده، وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانيين، واستدعى أحد المحتكرين، ووجه إليه اللوم، وأمر بضرب عنقه، وتركه ملقى بين يديه». واستدعى محتكراً آخر، وحمله مسؤولية هلاك الناس، وأمر بضرب عنقه في الحال. واستدعى الثالث، فقال الحاضرون «أيها الأمير! في بعض ما جرى كفاية، ونحن نخرج الغلة، وندير الطواحين، ونعمر الأسواق بالخبز، ونرخص الأسعار على الناس». ثم أجرى الله النيل، وسكنت الفتى، وانكشفت الشدة.

حين يأكل الأب ابنه

لا تحظى الشدة الأيوبية بشهرة الشدة المستنصرية. يسجل المقرئ أن الغلاء وقع سنة 596 هجرية (1200 ميلادية) في سلطنة العادل أبي بكر بن أيوب، شقيق صلاح الدين. وكان السبب انخفاض منسوب النيل، إذ الجأ الجوع الناس إلى ترك قراهم والمجيء إلى القاهرة، وصبب الجوع «وباء وفناء». وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع، فكان الأب يأكل ابنه مشوياً ومطبوخاً، والمرأة تاكل ولدها؛ فعوقب جماعة بسبب ذلك. ثم قسا الأمر وأعيا الحكام، فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذ أو شيء من لحمه، ويدخل بعضهم إلى جواره فيجد القدر على النار فينتظرها حتى تنتهي، فإذا هي لحم طفل؛ وأكثر ما يوجد ذلك في أكابر البيوت. ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية، وغرق «حرق» في نسخة إسطنبول) في دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك. ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بني آدم بحيث أفوه، وقل منعه من عدم القوت... وكان أهل القرى قد فنوا، حتى أن القرية التي كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين أو ثلاثة... وكان الرجل بالريف

يمثل هذه الجسامة ولا بعدها. وكالعادة كان نقصان مياه النيل سبباً يضاف إلى ارتباك الإدارة السياسية؛ لحدائثة سن الخليفة المستنصر، وتحكم أمه في شؤون دولة تمتد سلطتها لتشمل فلسطين وبلاد الشام والحجاز وصقلية. وفي تلك الشدة يقول المقرئ إن النيل قصر عام 447 هجري (1055 ميلادي)، «وصار الخبز طرفة»، واستطاع الوزير أبو محمد الحسن بن علي اليازوري تدبير الأمر، حتى زوال الغلاء. فلما قتل هذا الوزير «لم تر الدولة صلاحاً، ولا استقام لها أمر، وتناقضت عليها أمورها، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ولا يرضى تدبيره». استمرت الشدة سبع سنين، منذ عام 457 هجري (1065 ميلادي)، وتزايد الغلاء، «وأعقبه الوباء، حتى تعطلت الأراضي من الزراعة، وشمل الخوف، وخيفت السبل برا وبحرا»، واجتمع على الشعب الأزمات: الخوف والجوع.

يصف المقرئ مظاهر الشدة المستنصرية باختفاء القوت، وأكلت الكلاب والقطط حتى قلت الكلاب، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير. وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً، وتحزّن الناس، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سبل وحبال فيها كلاب، فإذا مرّ بهم أحد القوما عليه وتشلوه في أسرع وقت وشرحوا لحمه وأكلوه. ثم آل الأمر إلى أن باع المستنصر كل ما في قصره من نخائر وثياب وأثاث وسلاح وغيره؛ وصار يجلس على حصير، وتعطلت دواوينه، وذهب وقاره؛ وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن «الجوع! الجوع!»، تردن المسير إلى العراق، فتسقطن عند المصلى، وتمتن جوعاً. واحتاج المستنصر حتى باع حلية قبور آبائه؛ وجاءه الوزير يوما على بغلته فاكلتها العامة، فشئق طائفة منهم، فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم.

في المجاعات يصبح الخبز أولاً، ويذهب الناس في أي شيء حتى النفاثس. ويعجب المقرئ لامرأة من «أرباب البيوتات»، عرضت عقدا قيمته ألف دينار للبيع، وأرادت أن تستبدل به طحيناً، وكل يعتذر إليها، «إلى أن رحمتها بعض الناس»، وأعطت بعضاً من الطحين إلى من يحميها من «النهاية في الطريق».

في كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» يكتب المقرئ في التاريخ من أسفل، كما عاشه أبطاله الحقيقيون، وهم الشعب، في مواجهة كوارث لا تدع للإنسان فرصة إلا للبحث عن خلاص، بالفرار من الموت

